ملاحظات حول تصريحات السيدة وزيرة الزراعة

*د. عبد الامير رحيمة العبود

أطلعت على تصريحات السيدة وزيرة الزراعة المنشورة في جريدة بغداد يوم الخميس المصادف ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٤، التي تحدثت فيها عن المنجزات التي قدمتها كوزيرة للزراعة خلال الستة اشهر الماضية، ومشاعرها ورأيها في القائمة العراقية المرشحة للانتخابات المقبلة والتي كانت هي احد المرشحين فيها. وانني في الوقت الذي اشارك فيه السيدة الوزيرة رأيها فيما طرحته من اعتزاز وتقييم لاهداف القائمة والشخصيات المشاركة فيها وعلى راسهم الأخ الدكتور اياد علاوي، اود ان اشير هنا إلى بعض الملاحظات حول ما صرحت به عن المنجزات التي حققتها في وزارة الزراعة خلال الفترة الوجيزة لتوليها مهمة الوزارة، وقد شجعني على ذلك انها طالبت بممارسة النقد وتقديم المقترحات ومما استوقفني في تصريحاتها انها ذكرت في بداية حديثها نصاً "انني كنت وكيل وزارة اقدم امارس عملياً جميع مهام الوزير" ولا ادري كيف كانت السيدة الوزيرة تمارس جميع مهام الوزير؟ وهل يعني ذلك ان الوزير السابق كان يقضي وقته وهو يمارس الدوام في ديوان وزارة الزراعة من الصباح حتى الساعة الخامسة أو السادسة مساءً بالتفرج على برامج التلفزيون وقراءة الجرائد دون ان يمارس اية مهمة؟. إذا كان ذلك صحيحاً فانه يقتضي محاسبة الوزير السابق، وهو انا، عن الاهمال. لكن هذا الادعاء يتناقض مع تصريح سابق اطلقته السيدة الوزيرة في الايام الاولى من مباشرتها وزيرة للزراعة وذكرت فيه انها سوف تطبق ذات الاسلوب الاداري العلمي الذي كان يطبقه الوزير السابق وقد اشادت بشكل مفصل باداء الوزير السابق ونشر هذا التصريح في الصحف في حينه، كما يتناقض مع ما كانت تقوله امام الوزير السابق وغيره بانها قد تعلمت الكثير منه، لا اريد ان اناقش هذا الموضوع تفصيلاً لكني اجزم بان ادعاء السيدة الوزيرة بانها كانت تمارس جميع مهام الوزير السابق لم يكن صحيحاً، واترك الحكم على ذلك لموظفي وزارة الزراعة ومدرائها العامين.

وفيما يتعلق بالمنجزات التي حققتها السيدة الوزيرة خلال الفترة الوجيزة السابقة، فانه أمر جيد حقاً ان كانت هذه المنجزات قد تحققت فعلاً، لكن الجانب الذي اود ان اشير اليه هو ان اي من هذه المنجزات هو امتداد لنشاطات اعمال كثيرة قد تراكمت في المراحل السابقة، بل ان المنجزات والمكتسبات التي حققتها البشرية اجمالاً هي في الغالب حصيلة تراكم الخبرات والاعمال التي مارسها البشر عبر العصور، وفيما يتعلق بوزارة الزراعة على وجه التحديد فان مؤسسات هذه الوزارة قد تعرضت للدمار والاهمال من جراء النظام السابق وحروبه الخاسرة واعمال النهب والتخريب التي حصلت عقب ذلك، وحينما تسلمت الوزارة الجديدة مهامها في النظام الجديد، كانت اغلب تلك المؤسسات مدمرة وخاوية ومنهوبة، ولم تكن امامها الامكانات المالية والمادية الكافية لاعمارها، حتى لم يكن لدى غالبية العاملين مكاناً يجلسون فيه، وقد مارست الادارة الجديدة بقيادة الوزير السابق سلسلة من الاجتماعات العامة التي شملت جميع العاملين لكل من المؤسسات التابعة للوزارة، وزيارات التفتيش التي كان الوزير يقوم بها والتي ساهمت في اعادة تأهيل تلك المؤسسات وتحقيق الانتظام في الدوام، وكذلك اعادة تأهيل مجموعة من المختبرات ومراكز البحث وتزويدها بالاجهزة والاثاث ومتطلبات العمل. كما حققت الوزارة في حينه منجزات عديدة نشرت عنها اغلب الصحف في حينه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر حملة زراعة النخيل، وتهيئة مفقس الصويرة الذي كانت تحتله مجموعة من العوائل الفلاحية، ومتابعة عقود استيراد الاسمدة ومواد المكافحة والاعلاف التي تعاقدت عليها منظمة الفاو الدولية ونكثت في انجاز استيرادها بسبب الفساد، وفضح منظمة الفاو حول ذلك الفساد، ومطالبتها باعادة حقوق العراقيين، وتوزيع ما توفر من الاسمدة والمواد العلفية ومواد الوقاية على المنتجين الزراعيين باسعار مدعومة. وتنظيم التعاون مع وزارة الصناعة لتجهيز المزارعين بما تنتجه معامل تلك الوزارة من الاسمدة، وتنظيم حملات مكافحة الاوبئة والامراض النباتية والحيوانية، وبخاصة حملة مكافحة ذباب الياسمين، وتهيئة الدراسات حول الاستثمار في الصحراء الغربية والقيام بحملة تفاوض مع المستثمرين الخليجيين قام بها الوزير السابق شخصياً وتكللت بتقديم تسع شركات خليجية كبرى طلباتها للاستثمار في تلك الاراضي، والتفاوض مع عدد من دول العالم من بينها استراليا واسبانيا والمملكة السعودية وانكلترا وايران حول امكانية التعاون مع العراق في المجال الزراعي ووضع الاسس والقواعد والاسعار لبعض نشاطات الوزارة.

ولعل ما ساعد على تحقيق تلك المنجزات هو ان الوزارة قامت في حينه باعادة تنظيم هيكلها الاداري وتأسيس اربعة تشكيلات ادارية جديدة باسلوب مبتكر يعتمد على تطبيق النهج الديمقراطي في الادارة، والاعتماد على اسلوب جديد ولاستنهاض همم العاملين وتشجيعهم والانطلاق من تنمية عناصر الاعتزاز بالشخصية لدى الملاكات المخلصة والكفوءة من العاملين بدلاً من العنف والزجر والعقوبات التي كان يعتمدها اسلوب الادارة في عهد صدام حسين، وهو ما تمخض عن تجاوز غير اعتيادي من قبل العاملين يتحدث عنه الكثيرون حتى الآن.

وانني إذ اشير إلى ما استطعنا تحقيقه في الفترة السابقة لا ادعي بان ما حصل كان بمستوى الطموح انما كان ذلك اقل بكثير، بسبب حجم الدمار والتخريب الذي كان حاصلاً. إلا ان ما حصل ابان فترة الحصار وتطبيق نظام النفط مقابل الغذاء الذي اسفر عن حرمان الدولة من السيطرة على مواردها وحرمان الشعب من الاستفادة من موارده الاقتصادية وتجويع العراقيين قد فتح المجال واسعاً امام الانفاق على دعم الانتاج الزراعي الذي اتاح للدولة انذاك فرصة التوسع بالانفاق على دعم الانتاج الزراعي واحتساب كلفة ما يستورد من مواد الدعم بـ ١٠٠ دينار للدولار الواحد، وهو ما اتاح الامكانية لاحتساب كلف مواد الدعم المستوردة بشكل منخفض جداً وحصول الفلاحين على تلك المواد من وزارة الزراعة باسعار رخيصة جداً.

لكن هذه الحالة قد تغيرت بعد انبثاق النظام الجديد وتطبيق اسلوب اقتصاد السوق الذي يقوم على اساس احتساب الاسعار وفقاً لكلفها الحقيقية، حيث تطالب وزارة الزراعة بتسليم وزارة المالية كلف المواد المدعومة وفقاً لسعر الصرف الحقيقي للدولار البالغ ١٥٠٠ دينار للدولار الواحد وتحديد اسلوب الدعم بمبلغ محدد يتراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار، مما اضطر وزارة الزراعة إلى رفع اسعار السلع المدعومة نحو كلفها الحقيقية والتوجه نحو الغاء الدعم تدريجياً لغرض الوفاء بالتزاماتها تجاه وزارة المالية.

ومما ينبغي التاكيد عليه هو ان الاستمرار بهذا النهج سوف يؤدي خلال السنوات المقبلة إلى ازدياد كلف الانتاج بالنسبة للفلاحين والمنتجين الزراعيين، وعجزهم عن منافسة السلع الزراعية المستوردة، وربما عزوفهم عن الانتاج، وانخفاض حجم الانتاج الزراعي كتحصيل حاصل، وهو ما حصل فعلاً، وتؤكده حالة السوق العراقية حالياً التي تميزت بطغيان السلع النباتية والحيوانية المستوردة مقابل تضاؤل حجم المنتجات الوطنية وغياب بعضها عن السوق وهو امر خطير بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العراقي مما يقتضي ضرورة اعادة النظر باسلوب الدعم باتجاه توسيعه، خاصة بالنسبة للسلع التي تنتجها المصانع العراقية، كاسمدة اليوريا والاسمدة المركبة في سبيل تشجيع الانتاج العراقي ونقترح دراسة هذا الموضوع بشكل مشترك من قبل كل من وزارة الزراعة. ووزارة الصناعة ووزارة المالية ووزارة التجارة لايجاد وسيلة عملية للاستمرار بدعم المنتجات الزراعية بخاصة من المواد المنتجة محلياً.

ختاماً انه حقاً من دواعي الاعتزاز ان تتبوأ مركز الوزير أمرأة، لأن ذلك من اسس النظام الديمقراطي السليم، وهو من صميم اهداف نظامنا الجديد، وان تكون تلك المرأة مثابرة كالسيدة وزيرة الزراعة. لكن المثابرة ينبغي ان لا تقترن بالغرور والغاء دور الآخرين، لأن ذلك سوف يضعف مكانة المرأة بدلاً من ان يعززها.

*وزير الزراعة السابق

اخبار موجزة

هيئة تمييزية جديدة للنظر في قضايا ضريبة الدخل

سناء النقاش

تم اختيار السيد حسن العكيلي القاضي في محكمة التمييز رئيساً للهيئة التمييزية الخاصة بالنظر في قضايا ضريبة الدخل استناداً إلى أحكام الفقرة الثانية من المادة الاربعين من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢.. وهذا الاختيار جاء بعد قرار اعادة تشكيل الهيئة التمييزية الخاصة لما لقضايا الضرائب من اهمية خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي والاتجاه إلى اقتصاد السوق.. واقصي مهنا جاسم خلف ليتم تعيين السيد جبار وحيد حسن مدير عام الدائرة القانونية في مركز وزارة المالية بدلاً منه والدكتور كمال عبد الرزاق الصفار مدير عام اتحاد الصناعات العراقي عضواً بدلاً من المهندس كاظم الياسين والسيد غضبان غيدان مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة بدلاً من السيد بسطام الجنابي.

تأشيرة للتجار العراقيين لدخول الكويت

توسطت الشركة العمومية الكويتية لتسهيل دخول التجار والصناعيين العراقيين إلى الكويت لدى الحكومة العراقية على ان لا تتجاوز تأشيرة الدخول عشرة ايام.

واكد السيد رئيس مجلس التنمية في محافظة البصرة ان الموافقة المزمع اصدارها من الحكومات الكويتية من شأنها تعزيز العلاقات الاخوية بين البلدين وتنمية الاقتصاد المشترك للبلدين والعلاقات التي انقطعت منذ عام ١٩٩٠ وعادت ثانية بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣,

١٢ شركة عالمية ملاحية تقدم عروضها للحكومة العراقية

قدمت ١٢ شركة عالمية متخصصة بشؤون الملاحة عروضها للحكومة العراقية لتنفيذ الامن الملاحي للموانئ التجارية العراقية وفق القوانين الدولية المعمول بها والمنفذة في الموانئ العالمية المعروفة والمتقدمة في مستوى ادائها للعمل الملاحي.

وتقوم شركة الموانئ العراقية بدراسة هذه العروض وتقييم عطاءاتها وبما يتناسب والواقع الملاحي العراقي للفترة المقبلة وستنتهي لجنة دراسة العروض من اعمالها خلال شهر شباط القادم.

تنظيم ندوات شهرية في مقر غرفة تجارة بغداد

أعلن السيد محمد حسن القزاز رئيس غرفة تجارة بغداد عن تنظيم ندوات شهرية في مقر الغرفة للتباحث في الوضع الاقتصادي وتأثيراته سلباً وايجاباً في الاقتصاد العراقي والتباحث في كل ما يتعلق بتطوير العمل التجاري ومساعدة التجار على معرفة فرص العمل والاستثمارات الجديدة.

الشركات العراقية تتسلم بعض مسؤولية اعادة اعمار بلدها

أصبحت الشركات العراقية تتولى بعض مشاريع إعادة الإعمار التي كانت تتسلمها شركات غربية في الماضي، حيث بين المسؤول في مكتب المشاريع والعقود التابع للحكومة الأميركية في بغداد أن أعمال العنف ساعدت على ذلك.

وأضاف المسؤول أن الشعب العراقي لديه كل القابلية لتسيير جهود إعادة البناء والإعمار، الا أن الشركات العراقية لن تتاح لها الفرصة للمنافسة في جميع أعمال إعادة البناء التي تمولها الولايات المتحدة.

الدكتور ابراهيم قويدر:

أموال الفساد في الدول العربية تكفي لتوفير ٢٠ مليون فرصة عمل جديدة سنوياً

أعلن الدكتور ابراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية ان المنطقة العربية سوف تصبح من اسوأ مناطق العالم من حيث ارتفاع معدلات البطالة بحلول عام ٢٠٢٥ لانه من المتوقع ان يصل عدد العاطلين من الشباب العربي في ذلك العام الى ١٠٠ مليون عاطل من اجمالي قوة العمل العربية البالغة في ذلك الوقت حوالي ٢٤٠ مليون شخص وهو الامر الذي ستصل معه معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ٤٠٪ وهي معدلات غير مسبوقة وستكون من اعلى المعدلات على مستوى العالم .

وطالب قويدر في تصريحات صحفية بضرورة قيام الدول العربية بتوفير ٣,٤ مليون فرصة عمل جديدة سنويا لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. مشيرا إلى ان نسبة العجز في توفير فرص العمل السنوية بالوطن العربي تصل إلى ٥٠٪ من حجم الفرص المطلوبة وهو ما يعني ان العجز يصل إلى١,٧ مليون فرصة سنويا .

وانتقد المدير العام لمنظمة العمل العربية تزايد معدلات الفساد في الوطن العربي. مؤكدا ان حجم الاموال المنهوبة سنويا يكفي لتوفير٢٠ مليون فرصة عمل جديدة . واشار قويدر، وكما ذكرت صحيفة الشرق القطرية، إلى ان حجم البطالة في الدول العربية حاليا يصل إلى٢٥ مليون عاطل وهي نسبة تقترب من ٢٣٪ من اجمالي حجم قوة العمل العربية البالغة في نهاية عام ٢٠٠٤ حوالي١٢٠ مليون شخص معللا الزيادة الكبيرة التي طرأت على معدلات البطالة عربيا بانعكاسات الاوضاع المتدهورة في كل من العراق وفلسطين حيث تتجاوز نسبة البطالة في كل منهما حاجز الـ ٧٠٪ بسبب الممارسات التعسفية التي تتخذها سلطات الاحتلال ضد المواطنين في كلتا الدولتين واستمرار تدهور الاوضاع الامنية.

وطالب قويدر بضرورة السعي الجاد لاعادة جذب وتوطين رؤوس الاموال العربية المهاجرة او حتى نسبة منها واستثمارها في الدول العربية خاصة وأن اقل التقديرات لحجم هذه الاموال يصل إلى ١,٥ تريليون دولار في حين يقدرها البعض بحوالي ٤,٣ تريليون دولار وهو ما يعني توفير عدة ملايين من فرص العمل في حالة النجاح في جذب ولو ٢٥٪ من حجم هذه الاموال إلى داخل الوطن العربي.

أوابك تتوقع زيادة نصيب الدول العربية من إنتاج (البترول) عالميا

أكدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك أن منطقة الشرق الاوسط ستظل لاعبا اساسيا في معادلة الطاقة العالمية وان مصادر الطاقة الاحفورية المستخرجة من باطن الأرض التي يأتي البترول على رأسها، ستبقى المحرك الأساسي للمنشآت الصناعية والنقل وتوليد الطاقة الكهربائية بالغاز الطبيعي.

وقالت المنظمة في نشرتها لشهر كانون الاول الماضي: إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمعدل يتراوح ما بين ١,٧ و٢ في المائة سنويا حتى عام ٢٠٢٠ وسيصل بالتدريج الى نحو ١٠٦,٩ ملايين برميل يوميا بعد أن وصل الى نحو ٨٢ مليون برميل يوميا حاليا. وتوقعت المنظمة التي تتخذ من الكويت مقرا لها، أن يزيد نصيب الدول العربية من الانتاج العالمي للبترول بنحو ٤٠ في المائة عن مستواه الحالي الذي يمثل نحو ٢٥ في المائة من هذا الانتاج.

وأرجعت ذلك الى أن الإحتياطيات المؤكدة من النفط فى الدول العربية تبلغ نحو ٦٥٣,٣ مليار برميل أي مايمثل ٦١,١ في المائة من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط المقدر بنحو ١٠٦٨,٨ مليار برميل.

واعتبرت المنظمة أن هذا يفرض على منطقة الشرق الأوسط عامة والدول النفطية العربية خاصة ومختلف الاطراف والشركات الدولية مواصلة مساعيها لتوفير ما ينبغي من استثمارات وتهيئة الظرف والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الملائم لتحقيق هذا النمو. وطالبت منظمة الأقطارالعربية المصدرة للبترول أوابك جميع الدول باتخاذ الاجراءات والاستعدادات والمبادرات على جميع الاصعدة التنظيمية والاقتصادية لتطوير صناعتها البترولية بما يحفظ مصالحها في ضوء التحولات الكبيرة والتذبذبات الحادة التى شهدتها اسواق الطاقة خلال عام ٢٠٠٤ فى اسعارالنفط والتزايد غير المسبوق في الطلب العالمي عليه، مما خلف آثارا آنية ومتوسطة وبعيدة المدى لن تكون المنطقة العربية لاسيما دولها المنتجة للبترول بمنأى عنها. وقدرت العائدات التي حققتها دول أوبك مجتمعة من ارتفاع اسعارالبترول بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤، واعتبرت أن هذه العائدات ستسمح لهذه الدول ولو مرحليا بتوجيه نسبة معقولة منها للاستثمار فى رفع الطاقات الانتاجية لهذه الدول لمقابلة الطلب العالمي المتنامى على النفط. ورأت المنظمة أن شركات البترول العالمية ومؤسسات الاستثمار الاقليمية والدولية قد تساهم في بعض الحالات في تمويل قطاع الصناعة البترولية العربية والعالمية لاسيما وأن المتطلبات الاستثمارية التراكمية في قطاع البترول تعتبر ضخمة، حيث تقدرها دراسات وتوقعات أوبك بما بين ٧٠ و٩٥ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠ ومابين ١٢٢ و١٧٣ مليار دولار حتى عام ٢٠١٥ وما بين ٢٥٨ و٣٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٥,

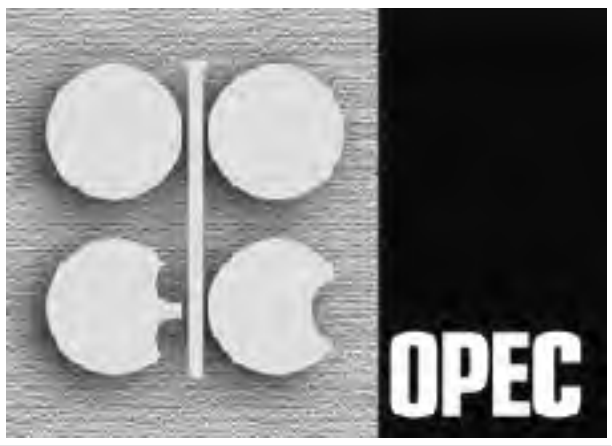

السعودية تخفض إنتاجها النفطي نصف مليون برميل

أعلن وزير البترول السعودي علي النعيمي إن بلاده نفذت تعهدها بخفض إنتاج النفط بواقع ٥٠٠ ألف برميل يوميا ابتداء من أول العام الحالي.

وأضاف النعيمي لدى وصوله إلى نيودلهي لحضور اجتماع مع الدول الآسيوية المستهلكة للنفط إن بلاده تنتج حاليا نحو ٩ ملايين برميل يوميا.

ويهدف الاجتماع الذي تحضره مجموعة من دول الخليج إلى بحث الأوضاع في سوق البترول واحتياجات الدول الآسيوية من النفط.

ويشارك في الاجتماع من جانب الدول الآسيوية ممثلون عن الهند والصين واليابان وكوريا.

وكانت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بدأت السبت الماضي تنفيذ قرار خفض إنتاج البترول بمقدار مليون برميل يوميا بهدف منع انخفاض الأسعار بشكل حاد خلال الربع الأول من العام الحالي.

ويقضي الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء (باستثناء العراق) الشهر الماضي بالقاهرة بأن تلتزم بحصص الإنتاج المقررة لها وهي ٢٧ مليون برميل يوميا، وبخفض الإنتاج الذي يزيد عن الحصص المقررة.

والتزمت السعودية وحدها بخفض إنتاجها البالغ ٩,٥ ملايين برميل يوميا بمقدار نصف مليون برميل في اليوم.

ورغم أن بعض المحللين عبروا عن شكوكهم في التزام بعض الدول بالاتفاق الجديد فإن دولا مثل نيجيريا والجزائر وليبيا - وهي تسعى لدى أوبك لزيادة حصتها من الإنتاج- أعلنت بالفعل التزامها بالاتفاق.

وأخذت أسعار النفط بالانخفاض في الشهرين الماضيين بسبب الشتاء المعتدل نسبيا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وزيادة مخزونات الولايات المتحدة من الخام مقارنة مع العام الماضي.

وأكسيوم تيليكوم تجتمعان بشراكة إقليمية استراتيجية

قامت i-mate™، الرواد في حلول المعدات اللاسلكية والتي يقع مركزها الرئيسي العالمي في مدينة دبي للإنترنت، وأكسيوم تيليكوم، الرواد في توزيع الهواتف النقالة والمنتجات اللاسلكية في الشرق الأوسط، بتوقيع إتفاقية استراتيجية للتوزيع الإقليمي.

ستصبح أكسيوم تيليكوم بناءً على هذه الإتفاقية موزعاً معتمداً لمنتجات i-mate™ Windows Mobile™ اللاسلكية في المنطقة. مع أكثر من ١٤٥ محلة لأكسيوم وفونو موزعة في ٨ دول في المنطقة، بالإضافة إلى شراكات في الكويت، البحرين، عمان والسعودية، مما يدعم انتشار i-mate™ في المنطقة. فلقد تمكنت أكسيوم في سنوات قليلة إثبات وجودها كموزع مهم لأهم الهواتف النقالة، وتمتلك خبرات كبيرة في هذه الصناعة السريعة التطور. كما يساهم نظام أكسيوم للدعم التقني بتقديم خدمات إضافية لعملاء i-mate™ من خلال شبكة الخدمات المتميزة التي يقدمها.

وأفادت دون روبسون، المدير العام لدى " i-mate™ : نحن نتطلع إلى توسيع شبكة تعاملنا مع أكسيوم ولتقوية العلاقة بين الشركتين. تملك أكسيوم إسماً موثوقاً وهو عامل غاية في الأهمية عند اختيارنا لموزعي منتجات i-mate™، إذ يرغب مستخدمو i-mate™ بشراء أجهزتهم من محلات ذات خبرة في السوق وممن يقدمون خدمات ما بعد الشراء".

وقال فيصل البناي، الرئيس التنفيذي لدى أكسيوم: "نعمل في أكسيوم على تقديم الأحدث لعملائنا وآخر ما توصلت إليه الهواتف النقالة من تقنيات. ستسمح لنا شراكتنا الجديدة مع i-mate™ القيام بذلك من خلال توزيع منتجاتهم المبتكرة في جميع محلاتنا في المنطقة".

وتتوفر آخر منتجات i-mate™ وهي i-mate™ SP3، i-mate™ PDA2k، i-mate™ SP3i و i-mate™ JAM لدى كافة فروع أكسيوم.